أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/25م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

«حماس»: السلطة متورطة بحادث الحمدالله وعلى عباس الاعتذار وتصحيح المسار..... 3

قيادات فصائلية لعباس: رفضناك وعليك الرحيل ويجب محاسبتك..... 5

خبير بريطاني : غزة مقبلة على مستقبل مشرق رغم الواقع القاتم..... 8

عباس وحرق المراكب..... 10

الرئيس يصدر قراراً بوقف زيارات المسؤولين في السلطة إلى غزة ويتراجع عن اجراءاته ضد القطاع 12

اجتماع الوطني: الإطاحة بـ"الزعنون" من رئاسة المجلس و تعيين 70 عضواً جديداً..... 14

المصفقون لعباس.. شخصيات ذات ملفات سوداء 15

بين وهم المصالحة ومسرحية التفجير: الحقيقة الغائبة !!..... 18

«حماس»: السلطة متورطة بحادث الحمدالله وعلى عباس الاعتذار وتصحيح المسار

غزة – فتحي صبّاح، رام الله – محمد يونس الحياة 25\3\2018

تصاعدت أمس، حدة التوتر بين حركتي «فتح» و «حماس» مع اتهام الأخيرة السلطة الفلسطينية، للمرة الأولى، بـ»التورط المباشر» في عملية تفجير موكب رئيس حكومة التوافق الوطني رامي الحمدالله ورئيس الاستخبارات العامة اللواء ماجد فرج، ما ينذر بانسداد أفق اتفاق المصالحة الهش وبعودة الانقسام إلى المربّع الأول. وأفاد مسؤولون «الحياة» بأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس «أصدر قراراً داخلياً بوقف زيارات المسؤولين في السلطة إلى قطاع غزة عقب التفجير».

واتهمت «حماس» السلطة بـ «التورط المباشر» في عملية التفجير التي وقعت شمال قطاع غزة في الثالث عشر من الشهر الجاري، وقال الناطق باسم الحركة فوزي برهوم أن «إصرار مسؤولين في السلطة على تكثيف اتهامهم حماس بتفجير موكب الحمدالله، هو تأكيد تورطهم المباشر فيه، وهذا ما ستثبته الأيام المقبلة». واعتبر في تصريح نشره على حسابه في «فايسبوك» أن «رفض هؤلاء المسؤولين انتظار إعلان نتائج التحقيق، يعكس أزمتهم الحقيقية نتيجة انكشاف تفاصيل الجريمة».

وكان رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» إسماعيل هنية ورئيس الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار أطلعا الخميس الماضي، ممثلي عدد من الفصائل، من ضمنها حركة «الجهاد الإسلامي» والجبهتان «الشعبية» و «الديموقراطية» لتحرير فلسطين، على ما وصفاه بـ «تفاصيل وحقائق مذهلة» متعلقة بالتفجير لم تكشفها الحركة بعد، لكنها أكدت أنها ستقدم الدليل عليها بـ «الصوت والصورة».

وكانت الأجهزة الأمنية التي تديرها «حماس» في قطاع غزة قتلت الخميس، المتهم الرئيسي في عملية التفجير أنس أبو خوصة، ومساعده عبدالهادي الأشهب، واعتقلت ثالثاً خلال اشتباك مسلح في مخيم النصيرات للاجئين وسط القطاع، أدى أيضاً إلى مقتل عنصرين من الأجهزة الأمنية. لكن السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» رفضتا «رواية» الأجهزة الأمنية جملةً وتفصيلاً، وجددتا اتهام الحركة بتنفيذ العملية والمسؤولية الكاملة عنها. في الأثناء، تساءل عضو المكتب السياسي لـ «حماس» موسى أبو مرزوق عما إذا كان عباس سيعتذر عن خطابه «غير المسبوق سياسياً ودبلوماسياً» بعدما اتضحت كل خيوط «المؤامرة الحقيرة» بتفجير موكب رئيس الوزراء.

ولفت أبو مرزوق في تصريح مقتضب على حسابه في «تويتر» ليل الجمعة – السبت، إلى أن الصحافة امتنعت عن نشر «الكلمات غير اللائقة» التي وردت في خطاب عباس، معرباً عن أمله بأن يعمل الرئيس على «تصحيح المسار السياسي، والتعامل الداخلي مع مكونات الشعب الفلسطيني».

في سياق متصل، اعتبر الناطق باسم «حماس» حازم قاسم في تصريح صحافي، أن «سلوك السلطة في التعامل مع ملف المصالحة واستمرار عقوباتها على قطاع غزة، يشجع الإدارة الأميركية على انتهاج إجراءات عدائية ضد شعبنا»، في إشارة إلى مصادقة الكونغرس أول من أمس، على قانون حجب المساعدات المالية عن السلطة طالما واصلت دفع مستحقات الأسرى والشهداء.

إلى ذلك، قال مسؤولون في تصريحات إلى «الحياة» أن عباس «أصدر قراراً داخلياً بوقف زيارات المسؤولين في السلطة إلى قطاع غزة عقب تفجير موكب الحمدالله وفرج». وأفادوا بأن الرئيس كان يعتزم اتخاذ إجراءات عقابية ضد حكم «حماس» في القطاع، لكن تدخل جهات عديدة، من بينها مصر، حال دون ذلك.

وتوقع المسؤولون أن تواصل السلطة الفلسطينية إدارة الخدمات المدنية في غزة مثل الصحة والتعليم، فيما تواصل «حماس» إدارة الأمن. وقال مسؤول كبير في «فتح» لـ«الحياة» إن «جهود المصالحة فشلت لأن حركة فتح أرادت نظاماً سياسياً واحداً وحركة حماس أرادت تقاسماً وظيفياً». وأضاف: «ما لم يغيّر أي من الطرفين موقفه، فإن المصالحة لن تتحقق».

قيادات فصائلية لعباس: رفضناك وعليك الرحيل ويجب محاسبتك

الرسالة نت 2018\3\24

طالبت فصائل فلسطينية رئيس السلطة محمود عباس بالرحيل عن المشهد السياسي الفلسطيني، والعمل على محاسبته، لتورطه على ما اقترفه بحق القضية الفلسطينية في العقود الأخيرة، ودوره السياسي والأمني، مؤكدة ضرورة العمل على اجراء انتخابات فورية للرئاسة والمجلسين الوطني والتشريعي.

وبحسب استطلاع الرأي الذي أجراء المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية-مقره رام الله وسط الضفة الغربية-في الفترة بين 14 و17 مارس الجاري فإن 68% تريد من عباس الاستقالة مقابل 27% تريد البقاء في منصبه، و78% يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وأكدّت قيادات فلسطينية في تصريحات خاصة أجرتها "الرسالة نت" أن عباس منتهي الصلاحية، وأن جميع المؤسسات التابعة للسلطة والمنظمة اصبحت فاقدة للشرعية، ولا يعد لعباس أي صلاحية سياسية، رافضين مبدأ التفويض لشخص ومؤسسة منتهية الصلاحية.

يجب محاسبته

عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية خالد بركات أكدّ بدوره، أنّ قيادة السلطة الحالية فشلت وعليها أن ترحل، وهي فاقدة للشرعية، فعباس غير دستوري وغير شرعي من ثماني سنوات بموجب دستور السلطة".

وقال بركات لـ"الرسالة نت": "الطريق الوحيد لعباس هو مصارحة الشعب بفشل مشروعه، والرحيل عن المشهد السياسي، ومحاكمته ومحاسبته "فهو من وقع على اتفاق أوسلو بقلمه الشخصي".

وتابع قوله: "عباس فقد كل أدوات قوته، فهو عمليا فقد التفاف الشعب حوله قيادته لأنه لم يلتزم بحقوقه، كما أن الفصائل لم تعد تثق به وهو موطن شك بالنسبة إليها".

وأشار بركات إلى أن منظمة التحرير بكل مؤسساتها "لم تعد سوى يافطة فقط، وأصبحت سفاراتها في الخارج أدوات لعباس ورياض المالكي، فلو كانت مرجعيتها هيئة وطنية موثوقة ما وصل بنا الحال لذلك"، كما يقول.

أداة لصفقة القرن

وأيده بقوله، مسؤول الاعلام في الجبهة الشعبية القيادة العامة أنور رجا، الذي أكدّ أن محمود عباس فاقد للشرعية القانونية والدستورية من جانب، وقضى على الشرعية الثورية والشعبية من جانب آخر.

وقال رجا لـ"الرسالة نت" إن الشرعية الفلسطينية تستمد من التزام الفصيل في خدمة ابناء شعبه، لكن محمود عباس خرج عن الثوابت والمبادئ، وفرط فيها من خلال اوسلو، وفكك كل عوامل قوة القضية الفلسطينية، اضافة الى انه منتهي الصلاحية الدستورية.

واستغرب رجا اتهام عباس لحركة حماس في حادثة الحمد الله، قائلا: "هي مسرحية بدأت باخراج ضعيف ومشبوه من اللحظة الاولى، واراد ادانة حماس ليعاقب من خلفها الشعب الفلسطيني، استجابة لأوامر الامريكان والإسرائيليين والدول العربية التي تسير في نهجها، تمهيدًا لتنفيذ صفقة القرن".

وأكدّ أن عباس يهدف من خلال اجراءاته تركيع قطاع غزة واستنزافه، وتهديد مصالحه، وصولا لتصفية القضية الفلسطينية تمامًا، مشددًا على ضرورة العمل على محاسبته وفريقه تجاه ما اقترفوه تجاه الشعب الفلسطيني.

منتهي الصلاحية

ممثل حركة الجهاد الإسلامي في طهران بسام أبو شريف، أكدّ من ناحيته، أنّ محمود عباس يحتكر القرار الفلسطيني ويسيطر عليه، ويجب أن يحسم الأمر باجراء انتخابات تحرر إرادة الشعب الفلسطيني وتجعله يختار القيادة التي تمثله.

وقال ابو شريف لـ"الرسالة نت" إنّ صلاحية منظمة التحرير منتهية وستبقى كذلك ما لم يعاد بناءها وتفعيلها من جديد، مشيرا إلى أن عباس يتعامل بانتقائية في ملفات المصالحة ويحاول تفعيل ما يجده في صالحه فقط.

وبيّن أبو شريف أن التحجج بقضية التمكين أو أي ملفات هامشية أخرى يبقى الانقسام على حاله، وذلك يمثل مضرة للقضية بأكملها ويستدعي موقفًا وطنيًا من قيادة السلطة لإنهاء المشهد الراهن بما يخدم القضية التي تمر في أسوأ أحوالها.

جبهة انقاذ

من جهته، أكدّ القيادي في التيار الاصلاحي الديمقراطي عبد الحميد المصري، أن رئيس السلطة محمود عباس فاقد للصلاحية وأن جميع الشرعيات لم تعد لها أي وجود، مطالبا اياه بالرحيل عن المشهد السياسي والسماح باجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني.

وقال المصري لـ"الرسالة نت": "لا يوجد أمل أن يتغير الرجل من مواقفه، ويصر على تفتيت المفتت وتجزئة المجزأ في الشارع الفلسطيني، ولا يستقوي الا على ابناء شعبه، في ظل التحديات القوية التي تواجه القضية الفلسطينية وتعترض مسيرتها".

وأكد ضرورة البحث وطنيًا في تشكيل جبهة انقاذ لقطاع غزة، ردا على العقوبات التي أقرها رئيس السلطة محمود عباس ضد غزة، موضحًا أن هدف عباس من خلال عقوباته دفع غزة للانفصال وتمرير صفقة القرن، مشيرًا إلى ضرورة التحشيد وطنيًا؛ لمواجهة مواقف رئيس السلطة محمود عباس.

دكتاتور

من جهته، شنّ بسام أبو شريف مستشار الرئيس الراحل ياسر عرفات انتقادًا لاذعًا على عباس الذي وصفه بـ"الديكتاتوري"، مستهجنًا صمت فصائل المنظمة على "دكتاتوريته". وقال: "على فصائل المنظمة أن تدرك بأن ما يُصرف لها من الصندوق القومي ليس منّة من عباس، إنما حق لها ولقياداتها".

وأبدى أبو شريف استغرابه من "قيادات التنظيمات، التي تسكت جماهيريا على إجراءات الديكتاتور"، مطالبا فصائل المنظمة "أن تقف بصلابة في وجه الفردية والانتقائية والمزاجية التي يمارسها عباس".

وأضاف أبو شريف لـ"الرسالة نت": "نرفض دكتاتورية عباس، الذي يترأس فلسطين وكأنها مزرعة عائلته"، وفق تعبيره.

كما أبدى أبو شريف رفضه المسّ بقوت العائلات الفلسطينية عبر وقف دفع رواتب الموظفين، قائلا إن السلطة يجب أن تعرف أن الشعب قاوم قبل أن تكون، وسيبقى كذلك.

ويهدد محمود عباس باتخاذ مزيد من الاجراءات الانتقامية ضد قطاع غزة، زاعمًا وقوف حركة حماس خلف محاولة استهداف رئيس وزراء السلطة رامي الحمد الله.

خبير بريطاني : غزة مقبلة على مستقبل مشرق رغم الواقع القاتم

لندن / وكالات / سما 2018\3\25

توقّع الكاتب الصحفي البريطاني الشهير دون ماكنتهاير، في كتابه الجديد "غزة تتهيأ نحو الشروق"، مستقبلا مشرقاً لقطاع غزة، رغم صورة الواقع الحالي القاتمة والمعتمة بسبب الحصار الذي يكاد يفتك به ويحوله الى مقبرة جماعية كبرى.

وأوضح الكاتب –وهو عميد الصحفيين البريطانيين المخضرم في شؤون الشرق الاوسط– الذي زار القطاع خلال السنوات العشر الاخيرة اكثر من مئة مرة، أن عينه الصحفية لم تغفل عن فلسطين خلال هذا العقد المتواصل من الزمن لقناعته بأهمية القضية الفلسطينية اقليميا وعالميا، وأن بقاءها دون حل سوف يقود عاجلا ام آجلا الى حريق كبير في المنطقة وربما العالم اجمع.

وأضاف الكاتب الذي كان يتحدث في ندوة ثقافية في قاعة الباشا بفندق "الاميركان كولوني" حضرها لفيف من السفراء والقناصل الاجانب والمهتمين والمثقفين العرب اضافة الى ممثلي المؤسسات الدولية، ان "بزوغ فجر غزة وشروقها القادم هو مسألة وقت نظرا لقوتها البشرية الهائلة والامل والقدرة على الخلق والتحدي لدى جيل الشباب الغزي الذي لا يعرف كلمة مستحيل. وقد لمست بنفسي هذا التحدي على قهر المستحيل في عيونهم ودقات قلوبهم التي لا تعرف الضعف او السكون".

ويرصد كتاب "غزة تتهيأ للشروق القادم" نظرة مختلفة عن قطاع غزة وتاريخه الحافل، من خلال شخوص مؤثرين وعاديين عايشهم الكاتب واستقى منهم ومضات عميقة تعبر عن حياتهم في الماضي والحاضر وتطلعهم نحو المستقبل.

والغريب، كما يقول محمود منى المسؤول الثقافي في "صالون القدس"، إن تعثر المصالحة بين "فتح" و"حماس" وحادث التفجير ضد موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله، ومدير المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، لم يهز قناعة وايمان الكاتب في قدرة الغزاويين على تغيير واقعهم الى الافضل والعودة الى وحدة الشعب الفلسطيني الشاملة في المدى المنظور.

ورأى منى ان " غزة قصة قديمة على مدى التاريخ الانساني. ولا يمكننا كمؤسسات ومجتمع فلسطينيين ان نتجاهل ما يدور في غزة هاشم ولن نتوقف عن المحاولة حتى نصل الى الحل الامثل لحرية غزة وانطلاقها

المبدع نحو العالم. ونتفق مع الكاتب البريطاني المتفائل على عكس الواقع في ان التغيير لا يدق ع الباب لدى مجيئه".

وأضاف منى: "يبقى السؤال الملح، هل تصدق توقعات وتنبؤات الكاتب ماكنتهاير في تحقيق حلم غزة في الحرية والمستقبل الزاهر ؟ نأمل ذلك من اعماق قلوبنا".

عباس وحرق المراكب

حسام كنفاني العربي الجديد 25\3\2018

لم يكن خطاب الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، يوم الإثنين الماضي طبيعياً، إذ بدا عصبياً، وأخذ يطلق الاتهامات والشتائم في كل الاتجاهات من دون هدف واضح، إلا ربما رسم صورة جديدة له في أذهان الفلسطينيين والعالم. لم يوفر أبو مازن أحداً من هجماته الحادّة، بدءاً من السفير الأميركي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، وصولاً إلى حركة حماس. أحرق المراكب مع الجميع بشكل غير مفهوم. فإذا كان الرئيس الفلسطيني يرى خطراً في السياسة الأميركية الجديدة تجاه القضية، كيف له أن يواجهها وهو يعمق الانقسام الداخلي الفلسطيني عبر كيل التهديدات لقطاع غزة بشكل عام، وليس لحركة حماس تحديداً. حتى أنه لم يظهر أن الهجوم على "حماس" جاء في إطار نيته السير في "صفقة القرن"، خصوصاً أنه ترافق مع شتم السفير الأميركي ونعته بـ"ابن الكلب"، في خروج جديد من الرئيس الفلسطيني عن البروتوكول الدبلوماسي، بعدما خاطب الرئيس الأميركي دونالد ترامب وقال له "يخرب بيتك".

ماذا يريد أبو مازن؟ هو السؤال الذي دار في أذهان الجميع بعد خطاب يوم الإثنين الماضي. وأي غاية تدفعه إلى قول ما قاله داخلياً وخارجياً؟ قد لا تكون الإجابة واضحة، لكن من الواضح أن الرئيس الفلسطيني بات يرى أن أيامه في المنصب باتت معدودة في ظل الحملة الكبيرة عليه من الولايات المتحدة وحلفائها، وخصوصاً من الدول العربية. وهو لا شك يقرأ يومياً بورصة الأسماء التي يتم تداولها في الصحف عن خلفائه المحتملين، ولا سيما في ظل وجود ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في الولايات المتحدة، وهو الذي من المقرر أن يعطي الموافقة على المضي بـ "صفقة القرن"، بحسب ما تسرب من أكثر من مصدر إعلامي.

يرى أبو مازن نفسه مهمشاً تماماً في سياق الخطط التي توضع للقضية الفلسطينية، فلم يستشره أحد بالصفقة، بل عرضها عليه السعوديون أمرا واقعا، بحسب ما صرح صائب عريقات. الأمر لا شك أزعج عباس الذي قرّر، على ما يبدو، التأكيد على أنه لا يزال قادراً على التهديد والوعيد، ليس فقط للولايات المتحدة، بل أيضاً للداخل الفلسطيني. هي رسالة ذات بعدين، الأول إلى الداخل الفلسطيني، وخصوصاً للموجودين في الضفة الغربية، بأنه يواجه منفرداً مؤامرة كونية على القضية الفلسطينية، وأنه لا يزال قادراً على الصمود بوجهها، وتحدي الولايات المتحدة وكيل الشتائم لسفيرها في إسرائيل.

الرسالة الأخرى التي حملتها مهاجمة "حماس" وقطاع غزة موجهة أيضاً إلى الفلسطينيين، وربما إلى الخارج في الوقت نفسه، بأنه لا يزال الحاكم الشرعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويستطيع معاقبة كل من تسول له نفسه تحدي سلطته، فهو لا يزال "رئيس السلطة" ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس حركة فتح، وبالتالي هو قادر على ممارسة الصلاحيات المخولة له من كل هذه الرئاسات.

لكن هل تؤدي هذه الرسائل الغرض الذي يريده أبو مازن؟ لا يبدو أن الأمر مؤكد، فلا هو قادر على وقف زحف "صفقة القرن"، ولا يستطيع ممارسة صلاحياته كما يريد في قطاع غزة، إلا عبر العقاب الجماعي للفلسطينيين هناك. من الواضح أن أبو مازن يحاول شراء بعض الوقت في الرئاسة، قبل أن تتجرف القضية الفلسطينية برمتها بمخططات ترامب– بن سلمان.

الرئيس يصدر قراراً بوقف زيارات المسؤولين في السلطة إلى غزة ويتراجع عن اجراءاته ضد القطاع

الحياة اللندنية 2018\3\25

تصاعدت أمس، حدة التوتر بين حركتي «فتح» و «حماس» مع اتهام الأخيرة السلطة الفلسطينية، للمرة الأولى، بـ»التورط المباشر» في عملية تفجير موكب رئيس حكومة التوافق الوطني رامي الحمدالله ورئيس الاستخبارات العامة اللواء ماجد فرج، ما ينذر بانسداد أفق اتفاق المصالحة الهش وبعودة الانقسام إلى المربّع الأول.

وأفاد مسؤولون «الحياة» بأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس «أصدر قراراً داخلياً بوقف زيارات المسؤولين في السلطة إلى قطاع غزة عقب التفجير».

وأفادوا بأن الرئيس كان يعتزم اتخاذ إجراءات عقابية ضد حكم «حماس» في القطاع، لكن تدخل جهات عديدة، من بينها مصر، حال دون ذلك.

وتوقع المسؤولون أن تواصل السلطة الفلسطينية إدارة الخدمات المدنية في غزة مثل الصحة والتعليم، فيما تواصل «حماس» إدارة الأمن. وقال مسؤول كبير في «فتح» لـ»الحياة» إن «جهود المصالحة فشلت لأن حركة فتح أرادت نظاماً سياسياً واحداً وحركة حماس أرادت تقاسماً وظيفياً». وأضاف: «ما لم يغيّر أي من الطرفين موقفه، فإن المصالحة لن تتحقق».

واتهمت «حماس» السلطة بـ «التورط المباشر» في عملية التفجير التي وقعت شمال قطاع غزة في الثالث عشر من الشهر الجاري، وقال الناطق باسم الحركة فوزي برهوم أن «إصرار مسؤولين في السلطة على تكثيف اتهامهم حماس بتفجير موكب الحمدالله، هو تأكيد تورطهم المباشر فيه، وهذا ما ستثبته الأيام المقبلة». واعتبر في تصريح نشره على حسابه في «فايسبوك» أن «رفض هؤلاء المسؤولين انتظار إعلان نتائج التحقيق، يعكس أزمتهم الحقيقية نتيجة انكشاف تفاصيل الجريمة».

وكان رئيس المكتب السياسي لـ «حماس» إسماعيل هنية ورئيس الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار أطلعا الخميس الماضي، ممثلي عدد من الفصائل، من ضمنها حركة «الجهاد الإسلامي» والجبهتان «الشعبية» و «الديموقراطية» لتحرير فلسطين، على ما وصفاه بـ «تفاصيل وحقائق مذهلة» متعلقة بالتفجير لم تكشفها الحركة بعد، لكنها أكدت أنها ستقدم الدليل عليها بـ «الصوت والصورة».

وكانت الأجهزة الأمنية التي تديرها «حماس» في قطاع غزة قتلت الخميس، المتهم الرئيسي في عملية التفجير أنس أبو خوصة، ومساعده عبدالهادي الأشهب، واعتقلت ثالثاً خلال اشتباك مسلح في مخيم النصيرات للاجئين وسط القطاع، أدى أيضاً إلى مقتل عنصرين من الأجهزة الأمنية. لكن السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» رفضتا «رواية» الأجهزة الأمنية جملةً وتفصيلاً، وجددتا اتهام الحركة بتنفيذ العملية والمسؤولية الكاملة عنها. في الأثناء، تساءل عضو المكتب السياسي لـ «حماس» موسى أبو مرزوق عما إذا كان عباس سيعتذر عن خطابه «غير المسبوق سياسياً ودبلوماسياً» بعدما اتضحت كل خيوط «المؤامرة الحقيرة» بتفجير موكب رئيس الوزراء.

ولفت أبو مرزوق في تصريح مقتضب على حسابه في «تويتر» ليل الجمعة – السبت، إلى أن الصحافة امتنعت عن نشر «الكلمات غير اللائقة» التي وردت في خطاب عباس، معرباً عن أمله بأن يعمل الرئيس على «تصحيح المسار السياسي، والتعامل الداخلي مع مكونات الشعب الفلسطيني».

في سياق متصل، اعتبر الناطق باسم «حماس» حازم قاسم في تصريح صحافي، أن «سلوك السلطة في التعامل مع ملف المصالحة واستمرار عقوباتها على قطاع غزة، يشجع الإدارة الأميركية على انتهاج إجراءات عدائية ضد شعبنا»، في إشارة إلى مصادقة الكونغرس أول من أمس، على قانون حجب المساعدات المالية عن السلطة طالما واصلت دفع مستحقات الأسرى والشهداء.

اجتماع الوطني: الإطاحة بـ"الزعنون" من رئاسة المجلس و تعيين 70 عضواً جديداً

الحياة اللندنية 25\3\2018

عقد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمس، لقاء مع رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون في العاصمة الأردنية عمّان، واتفقا على الترتيبات الأخيرة لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الثلاثين من الشهر المقبل.

وقال مسؤول فلسطيني بارز في تصريح إلى «الحياة» أنه «جرى خلال اللقاء الاتفاق على تعيين 70 عضواً جديداً من المستقلين في المجلس الوطني بدلاً من سبعين عضواً توفوا في السنوات العشرين الماضية التي لم ينعقد فيها المجلس».

وسينتخب المجلس الوطني لجنة تنفيذية جديدة في منظمة التحرير، غالبيتها من قيادات حركة «فتح» التي تهيمن على النظام السياسي الفلسطيني. وقال مسؤولون في الحركة أن الرئيس عباس «يفضل اختيار عدد من مساعديه والمقربين منه في عضوية اللجنة، وأن من الأسماء التي تتردد على نطاق واسع كل من صائب عريقات ومحمود العالول ومحمد اشتية وعدنان الحسيني».

وأفادت مصادر في «فتح» بأن «النية تتجه إلى تعيين رئيس جديد للمجلس الوطني بدلاً من الرئيس الحالي سليم الزعنون الذي يقوده منذ أكثر من ثلاثين سنة». ومن الأسماء المرشحة لتولي المنصب كل عزام الأحمد مسؤول ملف العلاقات الوطنية في «فتح»، وروحي فتوح مسؤول العلاقات الدولية في الحركة. ومن المتوقع بقاء ممثلي الفصائل الصغيرة في اللجنة التنفيذية في مواقعهم مثل تيسير خالد ممثل «الجبهة الديموقراطية»، صالح رأفت ممثل حزب «فدا»، حنا عميرة ممثل حزب «الشعب»، أحمد مجدلاني ممثل «جبهة النضال الشعبي»، واصل أبو يوسف ممثل «جبهة التحرير الفلسطينية»، محمود إسماعيل ممثل «جبهة التحرير العربية» وسليم البرديني ممثل «الجبهة العربية الفلسطينية».

وأعلنت «الجبهة الشعبية» مقاطعتها المجلس «بسبب عقده داخل الوطن المحتل»، مطالبةً بعقده في الخارج. كما أعلنت حركتا «حماس» و «الجهاد الإسلامي» عدم مشاركتهما في اجتماعاته «بسبب عدم الاتفاق على تركيبته وعلى جدول أعماله».

ويرى مراقبون في انعقاد المجلس من دون مشاركة «حماس» تكريساً للانفصال في النظام السياسي.

المصفقون لعباس.. شخصيات ذات ملفات سوداء

الرسالة نت 2018\3\25

بجوار رئيس السلطة محمود عباس في خطابه الهجومي على غزة خلال اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، جلس عدد من الشخصيات الفلسطينية ذات التاريخ الأسود، لتصفق للرئيس على قراراته المجحفة بحق قطاع غزة، وفيما يلي جزءً من تاريخ هذه الشخصيات.

وليد العوض

عندما يذكر عضو المكتب السياسي لحزب الشعب وليد العوض الذي تزاحم حضوره على الفضائيات عقب حادثة تفجير موكب رئيس حكومة حركة فتح رامي الحمد الله، وحضوره اللافت في اجتماع التنفيذية بقيادة عباس، تعود الذاكرة للمراسلة التي أثبتت عمله لصالح ماجد فرج رئيس مخابرات السلطة بهدف إحباط إصدار بيان يحمل السلطة مسؤولية العقوبات على غزة وقطع رواتب الأسرى والشهداء في يونيو 2017.

وعلى إثر تسريب تلك المراسلة، انتقدت فصائل فلسطينية في ذلك الحين، دور وليد العوض، الذي وصفته بـ"المشبوه"، معتبرة إياه "شخصية منبوذة تحوّلت من موقعها السياسي إلى موقع أمني بعد تخابره مع جهاز المخابرات في رام الله".

وجاء في هذه المراسَلة "أن حماس حاولت أن تفرض على القوى الوطنية والاسلامية استصدار بيان مشترك يستنكر خطوات الرئيس محمود عباس ويحمله مسئولية قطع رواتب الأسرى المحررين".

وقال العوض في رسالته: " لقد نجحت جهودنا بناءً على الخطة المعتمدة من طرفكم –ماجد فرج–في إفشال إصدار هذا البيان ضد الرئيس عباس"، مشيرا إلى أنه "لوحظ في الفترة الاخيرة أن حركة حماس سعت مؤخرا لجلب الفصائل معها لتقوية موقفها ضد الرئيس".

أحمد مجدلاني

يسجل على أحمد مجدلاني عضو اللجنة التنفيذية مشاركته في أول أيام النسخة السادسة عشرة من مؤتمر هرتسيليا السنوي، الذي يبحث سبل تحصين "مناعة "إسرائيل" القومية"، حيث قوبلت مشاركته باستنكار الفصائل الفلسطينية، وبقيت دلالاتها ماثلة للعيان نظرا لموقعه ضمن فريق عباس.

وقد سبق للرجل أن وقع في ورطة أنقذه منها عباس نفسه عندما كان وزيرا للعمل عام 2011. فقد استخدم شتيمة لوصف موظفي السلطة في ختام مقابلة هاتفية مع إذاعة محلية من دون أن يعلم أنه على الهواء،

فيما دفعت الواقعة نقابة الموظفين للدعوة إلى إضراب احتجاجي، مما أجبر مجدلاني على وضع استقالته بتصرف عباس. فرفضها الأخير وأوعز له بالبقاء.

ومع تفاقم قضية حصار سكان مخيم اليرموك عام 2014 أوفده عباس على رأس وفد من منظمة التحرير الفلسطينية للمساعدة في حل أزمة المحاصرين وإدخال مساعدات غذائية إليهم، وفي دمشق أدلى مجدلاني بتصريح أيّد فيه هجوما للجيش السوري لاستعادة السيطرة على المخيم، واتهم المقاتلين الذين يسيطرون عليه باستغلال محنة الفلسطينيين لتحقيق أهدافهم.

ولا يجد الفلسطينيون تفسيرا لسبب اعتماد رئيس السلطة على رجل لا ينتمي إلى حركة (فتح) التي تمثل الحزب الحاكم برام الله، إلا أن تفسير ارتياح عباس لمجدلاني منذ لقائهما في تونس مطلع التسعينيات، يمكن أن يعود جزئيا إلى روابط أسرية محتملة تجمعهما.

وخلال جلسة الفصائل في القاهرة أواخر نوفمبر الماضي، حاول مجدلاني طرح موضوع سلاح المقاومة عند الحديث في بند الأمن، لكن الفصائل هاجمته بشدة، ومنعته من الحديث.

أحمد قريع

يرتبط اسم أبو العلاء قريع لدى الفلسطينيين بالفساد المالي وفضيحة الاسمنت، ففي 2006 ظهرت فضيحة الاسمنت وهي إحدى قضايا الفساد الكبرى التي شهدتها السلطة الفلسطينية وحركة فتح، فقد صدر عن هيئة الرقابة العامة تقريرا أكد اختفاء أموال ضخمة بلغت حينها ما يقارب 315 مليون دولار.

وفي النهاية وبعد حصول اللجنة المشكلة من المجلس التشريعي على الوثائق تبين أن شركة إسرائيلية حاولت استيراد الاسمنت من شركة مصر بني سويف، ولكن بعد تدخل جهات أمنية ولجان مقاومة التطبيع في مصر تم وقف هذه الصفقة فتم التحايل واستيراد الاسمنت عبر وسطاء وشركات فلسطينية.

وأدت هذه الصفقة لحرمان الاقتصاد الفلسطيني من ضرائب الاستيراد، حيث تم تحويل ملكية الاسمنت إلى الشركة الإسرائيلية، وبذلك تم تحصيل الضرائب والجمركة من قبل الجمارك الإسرائيلية، وتشويه سمعة الاقتصاد الفلسطيني بتعاونه مع شركات إسرائيلية تعمل على فتح باب التطبيع الاقتصادي مع "إسرائيل"، والأخطر من ذلك كله هو المساهمة في بناء الجدار الفاصل والمستوطنات، حيث تم استخدام هذا الاسمنت في بناء الجدار والاستيطان.

محمود إسماعيل

نائب الأمين العام لجبهة التحرير العربية محمود إسماعيل الذي بات يمثل الجبهة في منظمة التحرير دون قبول من الهيئة القطرية لحزب البعث العراقي التي تعود أصول الجبهة إليه، وفق ما أكد إبراهيم الزعانين القيادي السابق في الجبهة في حديثه لـ"الرسالة"، مبيناً أنه ارتدى عباءة أوسلو باستمرار نشاطه في المنظمة.

ويسجل على إسماعيل تحريضه المباشر على قطاع غزة خلال عام 2013 من خلال اتهام حركة حماس بالمشاركة في اعتداءات ضد الأمن المصري، كما أن إسماعيل هدد قطاع غزة عقب حادثة الحمد الله بقوله: " إن ما قبل محاولة اغتيال الحمد الله شيء وما سيكون بعد ذلك شيء آخر"، مضيفاً: "القيادة لا يمكن أن تمر مرور الكرام على محاولة الاغتيال لأن هذا الموضوع يستهدف المصالحة".

ويكثر إسماعيل من مشاركاته الاذاعية والتلفزيونية مع منظومة السلطة الإعلامية، والتي لا تخلو من مهاجمة حركة حماس، والتأكيد على خطوات رئيس السلطة محمود عباس بغض النظر عن تأثيرها على الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، أو أثرها السلبي على المشروع الوطني برمته.

زياد أبو عمرو

يسجل على زياد أبو عمرو تلاعبه في الاتفاقات التي يبرمها مع حركة حماس في قضايا المصالحة، وتكرر ذلك في ملف تسليم المعابر، ودمج الموظفين بصفته رئيسا للجنة القانونية والإدارية لموظفي غزة، وكما نشر سابقا قرارا منسوب لوزارة الخارجية عام 2016 بنقل الدكتورة سنية الحسيني زوجة أبو عمرو إلى وزارة الخارجية وابتعاثها بدرجة مستشار الى الولايات المتحدة في الوقت الذي تم ابتعاث شقيقها "فادي الحسيني" مستشاراً أولا في كندا.

وأوردت صحيفة الأخبار اللبنانية في ٤/٨/ ٢٠٠٩ أن حماس التي دعمت أبو عمرو في انتخابات المجلس التشريعي في 2006 اعترضت بشدة على حضوره ومشاركته في حوار القاهرة وذكرت الصحيفة أن الحركة "دعمت موقفها بتسجيلات لمقابلات صحافية في دول أوروبية ، ومحاضر اجتماعات لأبو عمرو حين كان في منصب وزير الخارجية ، تظهر أنه حرّض دولاً أوروبية كانت تود الاتصال بحماس، طالباً منها تشديد الحصار على الحركة بوصفها تارة بالجماعة الإرهابية المتطرفة، وأخرى بالجماعة الإسلامية المتشددة، وإنه روّج لدى الأوروبيين أن "الحصار المضروب على قطاع غزة سيؤتي ثماره وعليهم الصبر والانتظار".

بين وهم المصالحة ومسرحية التفجير: الحقيقة الغائبة !!

د. غازي حمد سما 2018\3\25

(1) خطاب الرئيس : حرق المراكب

أن نواجه مشاكل وعقبات وتحديات ، فهذا شيء طبيعي جدا، لكن اللاطبيعي أن ننحط الى حالة من الانتكاس والاحباط والعودة الى مربع الصفر.

المصالحة اليوم تعيش حالة من الاحتضار لأسباب عبثية .

الوطن والقضية تضيع لأسباب عبثية غير منطقية.

فجأة يهجم خطاب الرئيس، لا ليقدم حلولا ومخارج من الانتكاسة السياسية والوطنية، بل ليصب النار على الزيت : يشتم ..يوزع الاتهامات ، ويطلق الاحكام دون ادلة ، وامام جمع كبير من القيادات التي لم يتجرأ أحد منهم ان يقول له (صلي على النبي) !!

حتى من يعرف الحقيقة منهم يخشى أن يقول للرئيس (لا).

لقد احرق الرئيس جميع المراكب وقضى على فرصة المصالحة ، ثم توعد بفرض عقوبات على هذا القطاع المتخم –اصلا– بعقوبات الاحتلال !!

ماذا سيضيف من عقوبات اذا كانت الكهرباء والمياه والمعابر والاقتصاد والبطالة في حالة مزرية ؟؟

أي رئيس يعاقب شعبه في وقت تعقد فيه الاجتماعات الدولية لانقاذ غزة من الانهيار ؟؟

ثم يقولون لك انه ليس عقابا لاهل غزة بل هو عقاب لحماس !!

ماذا ارتكبت حماس من (كبائر) تستوجب اقامة (الحدود) السلطوية عليها؟!!

كان الرئيس حادا مع حماس أكثر مما كان حادا مع اسرائيل التي سلبت وطنه وقتلت شعبه وأرهقته (ونكدت عيشته) لأكثر من ربع قرن في مفاوضات عبثية أوصلته الى (صفر كبير).

بل انه لا يزال يمده للسلام معها ، ولا زال يفني عمره في حل محكوم عليه بالفشل اسمه حل الدولتين ، ولا زال يبحث عن مرجعية (سلام وهمي) بعد عشرين سنة مفاوضات !!

الرئيس كان في فورة غضب ، وخطابه كان (فشة خلق) ، خرج فيها عن كل القواعد الدبلوماسية وحتى المنطق في طرح الاشياء.

هل أصبح المنطق والحساب السياسي:(يا بتشيل يا بنشيل) !!

أهي (بكسة بندورة) حتى نقسمها بيننا يا سيادة الرئيس ؟؟

ولا هي (حاكورة) حتى يتم تسليمها بدون قيد أو شرط !!

أليس هذا (انقلابا) فجا على اتفاق المصالحة الذي وقع بموافقة الرئيس؟

في كل مرة يشهرون سيف (الشرعية)-غير المعرفة سياسيا أو وطنيا-،وأن غزة الهاربة من حظيرتها يجب ان تعود اليها، حتى أضحت محل (مزاودة) ، بل ونكايد بعضنا بعضا بها ،وكأننا نعيش في ترف دولة مستقلة، وليس تحت احتلال لا يبقي من الشرعيات سوى شرعية مقاومته وانهائه.

(عيب) نضل نحكي في الشرعيات ما دام هناك احتلال .

أرجوكم احذفوها من قاموسكم !!

(2) المصالحة بين الحقيقة والوهم

سأحكي – ليس من باب التحليل لكن من باب الممارسة والتجربة التي عايشتها بنفسي في مسار المصالحة طوال الاشهر الماضية –، وتتبعت كل تفاصيلها ، وأستطيع استحضار الكثير من الاسماء الكبيرة(وزراء وقيادات) التي رافقتها طوال الاشهر الماضية والتي كانت شاهدا على صدق ما اقول .

منذ اليوم الاول لتوقيع اتفاق المصالحة عقدت حماس ما يشبه غرفة العمليات اليومية التي سعت بقوة واخلاص لتنفيذه بحرفية وموضوعية، بل وقدمت مرونة –غير مسبوقة- تجاوزت حدوده، خاصة في موضوع عودة الموظفين وتمكين الحكومة وتسليم المعابر.

بل أشهد أن السنوار كان يشرف بنفسه على كل صغيرة وكبيرة ، وبشكل يومي وعمل مثابر وحاسم كي يتأكد من ان الامور تسير على ما يرام.

كنا نراه وهو يعقد الاجتماع تلو الاجتماع في ساعات متواصلة تصل الى حد الثانية والثالثة بعد منتصف الليل . كان لديه طموح قوي ان ينهي هذا الكابوس – الانقسام – ، وندخل مرحلة الشراكة الوطنية. وللشهادة –امام الله وامام التاريخ- ان هذا الرجل لم يكن يبحث عن حسابات ضيقة ولا مكاسب حزبية أو حكومية، بقدر ما كان همه الوطن والوطن فقط.

مشهد اندفاعه القوى والعفوي في مسار المصالحة برز في كل لقاءاته التي جمعته مع مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني .

الكل شهد له انه كان صادقا في كل حرف كان يتفوه به.

للأسف، ان فتح قابلت كل هذا بالشك والطعن والانتقاص والتلكؤ واختلاق المعاذير في الوفاء بالتزاماتها.

كانت اللغة الغالبة هي الاخذ فقط : سلمونا معابر ، اعيدوا الموظفين ..أعطونا الجباية ..مكنوا الحكومة ، دون أن يقدموا بارقة امل – ليس لحماس – وانما لأهل غزة الذين كانوا يئنون تحت الحصار والمعاناة .

استنزفوا ثلاثة اشهر من اجل اعادة 50 ميجا كهرباء ، وماطلوا في تقديم مبالغ زهيدة لمعالجة أزمة الوقود والادوية في الصحة، ولم يضغطوا ولو لمرة واحدة لفتح معبر رفح بعد ان كانوا يدعون دوما ان وجود حماس هو المعضلة .

ماذا قدمت فتح او الحكومة شيئا يذكر منذ أن دق ناقوس المصالحة ؟؟

ومع ذلك، قلنا يجب ان نمضي ولا نتوقف، لكن كنا نواجه بالعنت والرفض، والاغرب من ذلك الاتهام بان حماس هي التي تعطل المصالحة !!

حينما كنت التقي السنوار في مكتبه كان ينظر الى مستغربا ومتسائلا ، كنت اقول له "اصبر" ، هذه مرحلة (بلع الزلط)".

كان لديه ايمان قوي بان يسير في المصالحة حتى النهاية رغم كل الانتقادات التي انصبت عليه حتى من داخل الصف الحمساوي الذي تولد له احساس قوي أن فتح لم تقدم في المقابل شيئا .

كانت حماس تتوقع من السلطة / حركة فتح ان ترد بالمثل وتقوم بخطوات ايجابية لضخ وقود اكبر في قطار المصالحة ،غير ان شيئا لم يحدث، وبدأت الشروط والاشتراطات تطل برأسها من جديد.

لا تمكين بدون جباية ،لا تمكين بدون قضاء، لا تمكين بدون امن !!

وبدأ التركيز على صغائر الامور هنا وهناك، وكأنها القشة التي تقصم ظهر المصالحة.

خرجت المصالحة من دائرة الحوار الى دائرة الاشتراطات ، ومن نكهة الثقة الى "مقصلة" الشكوك .. ومن الاستعجال الى التباطؤ .. ومن التواصل الى القطيعة ...بدون أي مبرر !!

ثم بدأت مرحلة التخوفات تطل برأسها : حماس قوية ومسيطرة على قطاع غزة وانه مهما تمكنت الحكومة ستكون لها اليد الطولى ويمكن في لحظة – كما ادعى الرئيس– ان تنقلب على المصالحة!!.

وبدأ شيطان الانقسام ينهض من نومه ويستعيد عافيته ودوره من جديد!!

ثم جاءت مرحلة تلبس السلطة بالكوابيس السياسية : المصالحة ما جاءت الا كتمهيد لصفقة القرن ، وان مصر تريد فرض وصايتها على المصالحة ، وان حماس تريد ان تتخلص من عبء حكم غزة وتلقيه في حضن ابو مازن ، وانها تريد ان تتحول السلطة الى صراف الي لموظفيها ...

سلسلة أوهام عقيمة وترهات فارغة نفثت السم في جسد المصالحة الغض.

وبرغم كل التطمينات التي قدمتها حماس لحركة فتح والسلطة الا ان (العفاريت) ظلت تؤز الحكومة وفتح أزا ، وتذهب بها شياطين الانقسام بعيدا!!

السنوار– في موقف جريء– عرض على كل قوى المجتمع ان تكون شاهدا وحكما للفصل على من يعطل المصالحة ، لكن فتح رفضت وتهربت ، واسألوا الجبهة الشعبية عن ذلك .

ان كل الظنون والشكوك التي تقوم عليها ادعاءات السلطة ليس لها رصيد على الاطلاق.

حتى لو افترضنا انها ادعاءات صحيحة ،فان الحل لا يكون بالقطيعة والتصريحات الهجومية والاحكام السوداوية ،بل بالمواجهة على طاولة الحوار.

منذ من البدء في تنفيذ الاتفاق لم يكلف احد من قادة فتح نفسه زيارة غزة أو حتى التواصل والسؤال عن هذا (الوليد الخداج) الذي (أنجبناه) سويا في القاهرة ، وعما اذا كان يعاني من البرد والجوع والاهمال ويحتاج لمزيد من الرعاية.

حالة غير مفهومة من اللامبالاة .

خلال اتصالاتي، نقلت الى عدد من قيادات فتح استغرابي من عدم سؤالهم او متابعتهم لهذا المولود الجديد، وكأنه ليس من صلبهم ،وفضلوا ان يضعوا الحكومة في (بوز المدفع) .،وللأسف ان الحكومة – المفترض بها ان تنفذ ما يتفق عليه الطرفان –وقعت في الفخ واستمرأت الدور، وصارت تطالب بما ليس من حقها ان تطالب فيه، لانها مطالب تخضع للقرار السياسي بحسب نصوص الاتفاق.

ومع ذلك لم نغلق الباب أمام الحكومة ،وقلنا "دعونا نجرب معها ، ووضعنا امامها رزمة حلول حول العديد من القضايا مثل الجباية والقضاء والامن على طاولة الحوار. أحيانا لا يعطون جوابا، وأحيانا أخرى نفاجأ بقولهم" ان القرار سياسي وبيد الرئيس وحده !!

المضحك أن المفاوضات –بعد ذلك– صارت (لاسلكيا) عبر الواي فاي !!

رئيس الحكومة –من رام الله– صار ينادي على حماس (بالميكرفون) : سلموا الامن ... سلموا القضاء .. سلموا الجباية ، وبعد خطاب الرئيس تشجعوا أكثر: (على حماس ان تسلم القطاع من الباب للمحراب) !!

أي عبث هذا، وأي فوضى هذه ، وأي خرق وحرق لاتفاقات المصالحة؟؟

الخلاصة : في السنوات الماضية لم اكن اتردد في توجيه النقد العلني لحماس على ترددها وتباطؤها في المصالحة، واليوم أقول –بكل ثقة وعن علم– ان كرة المصالحة في ملعب حركة فتح ،وخصوصا الرئيس، وعليها ان تدرك ان (المناورة) لن تكون لصالحها. واذا كانت تتحدث عن مواجهة لصفقة القرن والضغوط الامريكية والعربية فان اول خطوة يجب ان تقررها هي (وضع يدها) بقوة في ملف المصالحة.

(3) مسرحية التفجير!!

بداية قالوا انها (محاولة اغتيال قذرة) ..وانها (حادثة خطيرة) ومنهم من طالب بلجنة تحقيق دولية وتعذروا بان حماس تتحمل المسئولية. وحينما انتقلت الاجهزة الامنية للعمل –وبقدرة قادر– تغيرت اللغة من العربية الى السنسكريتية ، وانقلب الامر برمته الى مسرحية سيئة الاخراج !!

أليس من سذاجة التفكير والسطحية الموغلة في العبث الادعاء بان حماس (اخرجت مسرحية مكشوفة) في تفجير موكب رئيس الوزراء، كما ادعت الحكومة وبعض ناطقي حركة فتح ؟؟

الاسئلة البريئة : لماذا تريد حماس تفجير الموكب وهو بمثابة فشل للاجهزة الامنية التي نسقت لحماية الموكب بالتنسيق مع امن الرئيس وامن رئيس الوزراء ؟ ولماذا تريد هدم الامن الذي بنته بنفسها ؟ ولماذا تريد استجلاب غضب الناس عليها بلا مبرر ؟؟ ولماذا تضحي باثنين من عناصر الامن وتعرض الاخرين لخطر الموت ؟

في اليوم الثاني كانت الاتهامات جاهزة، وسيل الهجوم الارعن لم يتوقف دون ادلة ولا براهين.

حتى الرئيس قال انه لا يريد تحقيقا !!

الرئيس الذي لم يتهم اسرائيل بقتل الشهيد عرفات طوال 14 عاما رغم كل الادلة الواضحة والفاضحة ، لم يتردد في اتهام حماس بعد خمسة ايام !!

للأسف ان البعض انحدر الى مستوى غير مسبوق من التحريض وتعزيز الكراهية والانقسام الوطني ، في وقت يقولون انهم يواجهون صلف الادارة الامريكية وصفقة القرن !!

كيف يمكن ان يواجهوا سياسات الادارة الامريكية المجنونة وهم يذبحون المصالحة ويئدون الوحدة الوطنية، ويعمقون الانقسام ويخسرون شعبهم ؟!!

كيف يمكن أن ينجح الرئيس في صد الرعونة (الترامبية) وهو يريد ان يصوغ المجلس الوطني والمركزي بحسب مقاساته السياسية ويريد ان يحشر الجميع في مشروعه السياسي المحكوم عليه بالفشل ؟

أما آن للرئيس ان يتخذ قرارا جريئا ، يكسب فيه احترام شعبه – بأن يعطي الاولوية للوحدة الوطنية وتصليب الموقف الوطني بدل هذه الشرذمة والفرقة القاتلة ؟؟

هذه مرحلة تتطلب ذوي العقول والضمائر الوطنية وليس اصحاب الاستعراضات الكلامية ..

لا تزال أمامنا فرصة لانقاذ الوطن والقضية عبر بوابة المصالحة والوحدة الوطنية ، فلا تغلقوها .

لا تسدوا طريق الوحدة بحواجز الشك ومتاريس الاعلام المترع بالكراهية والتحريض ..

لا تقتلوا الامل في نفوس شعبكم المتعب بعد مسيرة عذاب امتدت سبعين عاما ..

تم بحمد الله